

## مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يجيلان فيها النصين الإنكليزي والروسي من المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والإعلان المشترك الصادر عن الرئيس جورج و. بوش والرئيس فلاديمير ف. بوتين بشأن العلاقة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي الموقعين في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ في موسكو

يشرفنا أن نحيل إليكم النصين الإنكليزي والروسي للمعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والإعلان المشترك الصادر عن الرئيس جورج و. بوش والرئيس فلاديمير ف. بوتين بشأن العلاقة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي الموقعين في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ في موسكو.

ونكون ممتنين لو تفضلتم باصدار هذه المعاهدة وهذا الإعلان بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمهما على جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في مؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع) ليونيد سكوتنيكوف

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

لدى مؤتمر نزع السلاح

(التوقيع) إريك جافيتس

السفير

الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية

لدى مؤتمر نزع السلاح

## نص المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية

إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، المشار إليهما أدناه بالطرفين،

وقد بدأ السير على درب العلاقات الجديدة في القرن الجديد والتزما بالهدف المتمثل في تدعيم علاقتهما  
من خلال التعاون والصداقة،

واعتقاداً منهما بأن التحديات والمخاطر العالمية الجديدة تستدعي إرساء أساس جديد من الناحية النوعية  
للعلاقات الاستراتيجية بين الطرفين،

ورغبة منهما في إقامة شراكة حقيقية تستند إلى مبادئ الأمن، والتعاون، والثقة، والانفتاح، وقابلية التنبؤ  
على أساس متبادل،

والتزاماً منهما بإجراء تخفيضات ذات شأن في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية،

وانطلاقاً من البيانين المشتركين الصادرين عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الاتحاد الروسي  
بشأن القضايا الاستراتيجية المؤرخين ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ في جنوا، وبشأن العلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة  
وروسيا المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في واشنطن،

وإذ يضعان في اعتبارهما الالتزامات الواقعة على عاتقهما بموجب المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية  
واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المؤرخة ٣١  
تموز/يوليه ١٩٩١، والمشار إليها أدناه بـ "معاهدة ستارت"،

وإذ يضعان في اعتبارهما التزاماتهما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية  
المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٦٨،

واقترنهما بأن هذه المعاهدة ستساعد على إيجاد ظروف أكثر مواتاة من أجل تعزيز الأمن والتعاون،  
والاستقرار الدولي بشكل نشط،

قد اتفقا على ما يلي:

### المادة الأولى

يقوم كل طرف بتخفيض الرؤوس الحربية الاستراتيجية النووية والحد منها، كما بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ورئيس الاتحاد الروسي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على التوالي، بحيث لا يزيد مجموع عدد هذه الرؤوس الحربية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على ١٧٠٠-٢٢٠٠ رأس لدى كل طرف. ويحدد كل طرف لنفسه تكوين وهيكل أسلحته الهجومية الاستراتيجية، استناداً إلى الحد الاجمالي المقرر لعدد هذه الرؤوس الحربية.

### المادة الثانية

يوافق الطرفان على أن تبقى "معاهدة ستارت" سارية المفعول وفقاً للشروط الواردة فيها.

### المادة الثالثة

يقوم الطرفان، لأغراض تنفيذ هذه المعاهدة، بعقد اجتماعين اثنين في السنة على الأقل للجنة التنفيذية الثنائية.

### المادة الرابعة

- ١- تخضع هذه المعاهدة للتصديق وفقاً للإجراءات الدستورية المتبعة لدى كل طرف. وتدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ في تاريخ تبادل صكوك التصديق عليها.
- ٢- تظل هذه المعاهدة سارية المفعول حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ويجوز تمديدتها باتفاق الطرفين أو تعويضها قبل ذلك باتفاق لاحق.
- ٣- يجوز لكل طرف، في إطار ممارسته لسيادته القومية، أن ينسحب من هذه المعاهدة بموجب إخطار خطي يقدم قبل ثلاثة أشهر من موعد الانسحاب إلى الطرف الآخر.

### المادة الخامسة

تسجل هذه المعاهدة عملاً بالمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في موسكو في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، في نسختين، كل منهما باللغتين الإنكليزية والروسية، ويتساوى النصان في الحجية.

عن الاتحاد الروسي:

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

نص الإعلان المشترك الصادر عن الرئيس جورج و. بوش  
والرئيس فلاديمير ف. بوتين بشأن العلاقة الاستراتيجية الجديدة  
بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي

نحن، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي،

إذ نذكر بالإنجازات التي تم تحقيقها في مؤتمرات القمة المعقودة في لوبليانا، وجنوا، وشنغهاي،  
وواشنطن/كروفورد وروح التعاون الجديدة السائدة بالفعل؛

وتأسيسا على البيان الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن العلاقة الجديدة بين الولايات  
المتحدة وروسيا، وقد بدأنا السير على درب العلاقات الجديدة للقرن الـ ٢١، والتزاما منا بإرساء علاقة تقوم على  
الصداقة والتعاون والقيم المشتركة والثقة والانفتاح وقابلية التنبؤ؛

وإذ نؤكد مجددا اعتقادنا بأن التحديات والتهديدات العالمية الخطيرة تتطلب أساسا جديدا من الناحية  
النوعية للعلاقات بيننا؛

وقد عقدنا العزم على العمل معا، ومع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، من أجل التصدي لهذه  
التحديات والتهديدات الجديدة، والمساهمة بالتالي في بناء عالم ينعم بالسلم والازدهار والحرية وفي تعزيز الأمن  
الاستراتيجي؛

نعلن ما يلي:

#### أساس التعاون

نحن في سبيلنا إلى إرساء علاقة استراتيجية جديدة. وقد انقضى العصر الذي كانت فيه الولايات المتحدة  
وروسيا تعتبر إحداهما الأخرى عدوا لها أو خطرا استراتيجيا عليها. لقد أصبحنا شريكتين وسوف نتعاون على  
دفع الاستقرار والأمن والتكامل الاقتصادي إلى الأمام، من أجل أن نتصدى معا للتحديات العالمية ونساعد على  
حل التراعات الإقليمية.

ولتحقيق هذه الغايات ستواصل الولايات المتحدة وروسيا حوارهما المكثف بشأن المشاكل الدولية  
والإقليمية الملحة، وذلك على أساس ثنائي وفي المحافل الدولية على حد سواء، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم  
المتحدة، ومجموعة الدول الثماني، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحيثما تنشأ خلافات بيننا، سنعمل على  
حلها بروح من الاحترام المتبادل.

وسوف نحترم القيم الأساسية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، والتسامح، وسيادة القانون، والفرص الاقتصادية.

إننا ندرك بأن الأمن والازدهار وآمال المستقبل لشعبنا تقوم على وجود بيئة أمنية مواتية وعلى النهوض بالحرية السياسية والاقتصادية، وكذلك على التعاون الدولي.

وسوف يعتمد المزيد من تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين أيضا على شبكة من العلاقات المتنامية بين مجتمعاتنا وشعبنا. وسوف ندعم التفاعل الاقتصادي المتزايد بين أوساط الأعمال التجارية في بلدنا وبين شعبنا، والاتصالات والمبادلات الثقافية.

### التعاون السياسي

تتصرف الولايات المتحدة وروسيا بالفعل تصرف الشريكتين والصديقتين في مواجهة التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين. وإذ نؤكد على بياننا المشترك المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، فإن بلدنا تحالفا فعلا في النضال العالمي ضد الإرهاب الدولي.

وسوف تواصل الولايات المتحدة وروسيا التعاون على دعم جهود الشعب الأفغاني لتحويل أفغانستان إلى بلد مستقر وقابل للحياة بعد تحقيق السلام بين أفرادهم ومع جيرانه. وإن تعاوننا على الصعيد الثنائي ومن خلال الأمم المتحدة، والعملية الدبلوماسية التي تقوم بها مجموعة "الستة زائد اثنان"، وفي المحافل المتعددة الأطراف الأخرى أثبت أهميته فيما تحقق من نجاح حتى الآن في تخليص أفغانستان من طالبان والقاعدة.

وندرك، فيما يتعلق بآسيا الوسطى وجنوب القوقاز، مصلحتنا المشتركة في تعزيز الاستقرار والسيادة وسلامة أراضي جميع بلدان هذا الإقليم. وترفض الولايات المتحدة وروسيا نموذج التنافس بين "القوتين العظميين" الذي ثبت إخفاقه ولا يمكن إلا أن يزيد من احتمالات نشوب النزاع في تلك المناطق. وسوف ندعم التنمية الاقتصادية والسياسية ونحترم حقوق الإنسان في الوقت الذي نوسع فيه تعاوننا في المجال الإنساني وتعاوننا على مكافحة الإرهاب والمخدرات.

وسوف تتعاون الولايات المتحدة وروسيا على حل النزاعات الإقليمية، بما فيها تلك القائمة في أبخازيا وناغورني - كاراباخ، ومسألة منطقة الترانسنستريان في مولدوفا. ونحث بقوة رئيسي أذربيجان وأرمينيا على إظهار المرونة واتباع نهج بناء إزاء حل النزاع المتعلق بناغورني - كاراباخ. وباعتبارهما الرئيسين المشاركين لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الولايات المتحدة وروسيا على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه الجهود.

وقد تعهدنا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بالعمل يدا بيد لإقامة علاقة جديدة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا تعكس الوقائع الاستراتيجية الجديدة في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وقد أكدنا على توثيق التحالف بين أعضاء حلف شمال الأطلسي وروسيا ضد الإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي وغير ذلك من المخاطر المعاصرة. وعليه فإننا نرحب بما تم في اجتماع القمة لحلف شمال الأطلسي وروسيا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، في روما من تدشين مجلس حلف شمال الأطلسي وروسيا الذي سيعمد أعضاؤه، العاملون بصفتهم القومية وبطريقة تتفق وتعهدات كل منهم والتزاماتهم الجماعية، إلى تحديد نهج مشتركة، واتخاذ قرارات مشتركة، وتحمل مسؤولية متساوية، فرادى وكمجموعة، عن تنفيذها. وسوف يتقيدون بحسن نية في هذا الإطار بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والأحكام والمبادئ المتضمنة في وثيقة هلسنكي الختامية وفي ميثاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي إطار مجلس دول حلف شمال الأطلسي وروسيا، ستعمل الدول الأعضاء في الحلف مع روسيا كشركاء متساوين في المجالات ذات المصلحة المشتركة. وتهدف هذه الدول إلى الوقوف جنباً إلى جنب في مواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة التي يتعرض لها أمنها.

وستواصل الولايات المتحدة وروسيا بصفتها الراعيين لعملية السلام في الشرق الأوسط، بذل الجهود المشتركة والمتوازنة، بما في ذلك في إطار "مجموعة الأربعة" للتغلب على الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط، والعودة إلى المفاوضات، والتشجيع على التوصل إلى تسوية متفاوض عليها. وسوف نعمل في منطقة البلقان على تعزيز الديمقراطية، والتسامح الإثني، والسلم المستدام ذاتياً، والاستقرار الطويل الأمد، على أساس احترام سيادة دول الإقليم وسلامة أراضيها واحترام قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة. وسوف تواصل الولايات المتحدة وروسيا حوارهما البناء بشأن العراق، وهما ترحبان بمواصلة المناقشات الثنائية الخاصة التي مهدت الطريق أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاعتماد قائمة استعراض السلع.

وبالإشارة إلى بياننا المشترك الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بشأن التعاون على مكافحة المخدرات، فإننا نعلن أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل تهديداً لشعبينا وللأمن الدولي، ويمثل مصدراً مهماً للدعم المالي للإرهاب الدولي. وعليه فنحن نلتزم بتكثيف التعاون ضد هذا الخطر المائل، وهو تعاون يعزز أمن وصحة مواطني بلدينا.

والولايات المتحدة وروسيا تظان ملتزمين بتكثيف التعاون على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. ونرحب في هذا الصدد ببدء سريان مفعول المعاهدة المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

## التعاون الاقتصادي

ترى الولايات المتحدة وروسيا أن التنمية الوطنية الناجحة في القرن الحادي والعشرين تتطلب احترام نظام وممارسات السوق الحرة. وكما بينا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، فإن اقتصاد السوق المفتوحة، والخيارات الاقتصادية الحرة، والمجتمع الديمقراطي المنفتح هي أنجع السبل لتوفير الرفاه لمواطني بلدينا.

وستسعى الولايات المتحدة وروسيا للاستفادة من الإمكانيات التي تنطوي عليها التجارة العالمية من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدينا، وزيادة اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي بصفتها مشاركا رئيسيا، بحقوق ومسؤوليات كاملة، تتمشى مع حكم القانون، في النظام الاقتصادي العالمي. ويولي الطرفان في هذا الصدد أولوية عليا إلى انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية على أساس الشروط العادية.

ويتطلب نجاح علاقاتنا الاقتصادية والتجارية الثنائية تجاوز القيود التي كانت قائمة في الماضي. ونشدد على أهمية واستصواب تخريج روسيا من بوتقة أحكام الهجرة إلى الولايات المتحدة وقانون التجارة لعام ١٩٧٤، الذي يعرف أيضا باسم تعديل جاكسون - فانك. ونشير إلى أن وزارة التجارة تتوقع، استنادا إلى تحقيقها المستمرة الدقيقة والشاملة الجارية، أن تتخذ قرارها النهائي في موعد لا يتجاوز ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حول ما إذا كان ينبغي معاملة روسيا بصفتها اقتصادا سوقيا بموجب أحكام قانون التجارة الأمريكي أم لا. وسوف يتخذ الطرفان المزيد من الخطوات العملية للقضاء على العراقيل والعقبات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، في المجال التشريعي، بغية تعزيز تعاونهما الاقتصادي.

لقد أسسنا لدينامية جديدة في علاقاتنا الاقتصادية والعلاقات بين رجال الأعمال في بلدينا، وهي تهدف إلى النهوض بفرص التجارة والاستثمار مع حل النزاعات، عندما تحصل، بصورة بناءة وشفافة.

وتدرك الولايات المتحدة وروسيا الإمكانيات الهائلة المتاحة لتوسيع نطاق التجارة والاستثمار الثنائيين، مما يعود بالمنفعة الحمة على اقتصادينا. وفيما نرحب بالتوصيات الصادرة عن الحوار الروسي - الأمريكي في مجال الأعمال التجارية، فإننا نعلن التزامنا بالعمل مع القطاع الخاص في بلدينا لتحقيق كل الإمكانيات التي ينطوي عليها التفاعل الاقتصادي بيننا.

ونرحب بالفرصة المتاحة لتكثيف التعاون على استكشاف وتطوير الطاقة، ولا سيما النفط والغاز، على نحو يشمل منطقة بحر قزوين.

## تعزيز الاتصالات المباشرة بين الشعبين

إن أكبر قوة يتمتع بها مجتمعنا هي الطاقة الخلاقة لدى مواطنينا. ونحن نرحب بما حدث من التوسع الكبير في الاتصالات بين الأمريكيين والروس في السنوات العشر الماضية في العديد من الميادين، بما في ذلك الجهود المشتركة لحل المشكلات المشتركة في التعليم والصحة والعلوم والبيئة، وعن طريق السياحة أيضا، وتوأمة المدن، وغير ذلك من سبل الاتصال بين الشعبين. ونتعهد بمواصلة دعم هذه الجهود، والمساعدة على توسيع وتعميق العلاقات الجيدة بين بلدينا.

وتعد مقاومة وباء الإيدز والعدوى بفيروسه وغيرها من الأمراض المميتة، ووضع حد للعنف داخل الأسرة، وحماية البيئة، والدفاع عن حقوق النساء من بين المجالات التي يمكن فيها للمؤسسات الأمريكية والروسية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، توسيع نطاق التعاون بيننا بنجاح.

## منع انتشار أسلحة الدمار الشامل: عدم الانتشار والإرهاب الدولي

ستكثف الولايات المتحدة وروسيا جهودهما المشتركة لمواجهة التحديات العالمية الجديدة في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك محاربة الأخطار المرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها المتمثلة في الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونحن نؤمن بأن الإرهاب الدولي يمثل خطرا خاصا يتهدد الاستقرار الدولي كما تبين مرة أخرى من الأحداث المأساوية التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وإنه لمن الضروري بمكان أن تتعاون جميع شعوب العالم على مكافحة هذا الخطر بشكل حازم. ولبلوغ هذه الغاية تعيد الولايات المتحدة وروسيا تأكيد التزامهما بالعمل معا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وتسلم الولايات المتحدة وروسيا بالأهمية الحاسمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف. وإن كابوس وقوع مثل هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين ومن يدعمهم يشهد على الأولوية التي ينبغي أن تعطىها جميع الأمم لمحاربة انتشار هذه الأسلحة.

وسوف نعمل بالتعاون الوثيق معا من أجل بلوغ هذه الغاية، بما في ذلك تنفيذ البرامج التعاونية، لضمان أمن أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيات القذائف، والمعلومات، والخبرات، والمواد. وسوف نواصل تنفيذ البرامج التعاونية للحد من هذا الخطر وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى الإقلال من المواد الانشطارية الممكن استعمالها في صنع الأسلحة. وسوف ننشئ في هذا الصدد أفرقة خبراء مشتركة لتحري وسائل زيادة المقدار الواجب التخلص منه من المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها لصنع الأسلحة، والتوصية ببل جهود تعاونية في مجال البحث والتطوير بشأن تكنولوجيات المفاعلات النووية المتقدمة المانعة للانتشار ودورة الوقود النووي. ونزعم أيضا تكثيف تعاوننا فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية.



وستسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا أيضا لتعبئة الدعم الدولي الواسع النطاق لاستراتيجية استباقية بشأن عدم الانتشار، بوسائل تشمل تنفيذ وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتناشد الولايات المتحدة وروسيا جميع الدول تعزيز ضوابط الصادرات وتطبيقها تطبيقا صارما، وحظر عمليات النقل غير المشروعة، وملاحقة المخالفين قضائيا، وتشديد الرقابة على الحدود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحماية منها.

### الدفاع ضد القذائف، والمزيد من إجراءات تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وآلية تشاورية جديدة بشأن الأمن الاستراتيجي

تنطلق الولايات المتحدة وروسيا من البيانين المشتركين الصادرين عن رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن القضايا الاستراتيجية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، في جنوا وبشأن العلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في واشنطن.

وتعكف الولايات المتحدة وروسيا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتجسيد الطبيعة المتغيرة للعلاقة الاستراتيجية بينهما في الميدان العسكري.

وتسلم الولايات المتحدة وروسيا بأن البيئة الأمنية اليوم مختلفة اختلافا أساسيا عن تلك التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة.

وبهذا الصدد اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على تنفيذ عدد من الخطوات الهادفة إلى تعزيز الثقة وزيادة الشفافية في مجال الدفاع ضد القذائف، بما في ذلك تبادل المعلومات عن برامج وتجارب الدفاع ضد القذائف في هذا المجال، وتبادل الزيارات لمراقبة تجارب الدفاع ضد القذائف، والرصد الهادف إلى التعرف على نظم الدفاع ضد القذائف. كما أنهما يزمعان اتخاذ الخطوات الضرورية لبدء تشغيل مركز مشترك لتبادل البيانات الصادرة عن نظم الإنذار المبكر.

وقد اتفقت الولايات المتحدة وروسيا أيضا على دراسة المجالات الممكنة للتعاون في مجال الدفاع ضد القذائف، بما في ذلك توسيع نطاق التمارين المشتركة المتصلة بالدفاع ضد القذائف، واستكشاف البرامج المحتملة للبحث والتطوير المشتركين في مجال تكنولوجيات الدفاع ضد القذائف، مع مراعاة أهمية الحماية المتبادلة للمعلومات السرية وضمن حقوق الملكية الفكرية.

وسوف تستكشف الولايات المتحدة وروسيا، ضمن إطار مجلس حلف شمال الأطلسي وروسيا، الفرص المتاحة لتكثيف التعاون العملي بشأن الدفاع ضد القذائف في أوروبا.

وتعلن الولايات المتحدة وروسيا أنهما تنويان تنفيذ إجراءات تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية إلى أدنى المستويات الممكنة التي تتفق مع متطلبات أمنهما القومي والتزامات التحالف، وتجسد الطبيعة الجديدة للعلاقات الاستراتيجية بينهما.

والخطوة الكبيرة في هذا الاتجاه تكمن في إبرام المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وينطلق الطرفان في هذا الصدد على أساس أن المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١، ما زالت سارية المفعول وفقا للشروط الواردة فيها وأن أحكامها ستشكل الأساس لتوفير الثقة والشفافية والقابلية للتنبؤ في إجراءات التخفيض الأخرى من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وذلك إضافة إلى التدابير التكميلية الأخرى، بما فيها تدابير الشفافية التي سيتم الاتفاق عليها.

وقد اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على إقامة علاقة استراتيجية جديدة بين بلديهما، تقوم على مبادئ الأمن والثقة والانفتاح والتعاون والقابلية للتنبؤ وعلى أساس متبادل، مما يتطلب إجراء عمليات تشاور واسعة النطاق بشأن جميع قضايا الأمن الدولي. وقد قررنا لبلوغها الهدف ما يلي:

- إنشاء فريق استشاري معني بالأمن الاستراتيجي يرأسه وزير الخارجية ووزيرا الدفاع بمشاركة سامي الموظفين الآخرين. وسوف يشكل هذا الفريق الآلية الرئيسية التي سيتم من خلالها تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وتعميق الشفافية، وتقاسم المعلومات والخطط، وبحث القضايا الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك؛ ثم
- التماس الطرق الكفيلة بتوسيع نطاق الاتصالات بين وزارتي الدفاع والخارجية في بلدنا، وبين وكالات الاستخبارات فيهما وإضفاء الصبغة المنتظمة على هذه الاتصالات.

رئيس الاتحاد الروسي:

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

موسكو

٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢

-----